

ملخص سياسة SESRI

التصورات والنتائج المترتبة على انهيار أسعار النفط في دولة قطر

هل أثر انخفاض أسعار النفط على دولة قطر؟

جلنار إسكندر، ومايكل إويرز، وعبدالله ديوب، وكين لي

في هذا البحث نقيس مدى وعي المواطنين والوافدين بهبوط أسعار النفط مؤخرًا وعلاقة ذلك بتصوراتهم عن ضمان الاستقرار الوظيفي والرضا العام عن المعيشة في قطر، والتوقعات الاقتصادية الأوسع. وقد أظهرت نتائج مسحين تم تنفيذهما على الصعيد الوطني في عامي 2014 و 2016، على التوالي، وجود تباين كبير بين الفئات السكانية المختلفة في دولة قطر بشأن أوضاع سوق النفط فضلًا عن اختلاف تصوراتهم بشأن الأثر الملموس من الانخفاض. واللافت للنظر أن الوعي بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط يبلغ أدنى مستوياته بين المواطنين القطريين، ولاسيما بين المواطنين العاملين في القطاع العام. يثير هذا الاستنتاج تساؤلات حول مدى استعداد المواطنين العاديين لتحمل خفض الإنفاق الذي لا مفر منه في القطاع العام في ظل غياب أي تغيير جوهري في مسار أسعار النفط. علاوة على ذلك، تشير البيانات إلى وجود تباين كبير لدى جميع الفئات السكانية في قطر بشأن تقييم درجة الرضاء الشخصي، والذي ارتفع بشكل عام خلال الفترة 2014-2016، وتصنيفهم للاقتصاد الكلي، والذي شهد انخفاضًا ملحوظًا في عام 2016. وتشير هذه النتيجة إلى انخفاض مرتقب في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار حيث أن الانطباعات العامة السلبية للاقتصاد تبدأ في التأثير على سلوك الأفراد والشركات.

أطول من المعتاد. وانعكاسًا لهذا الاحتمال، أعلن البنك الدولي توقعاته بأن يبلغ متوسط السعر 37 دولارًا أمريكيًا للبرميل في 2016 ليرتفع في 2017 إلى 48 دولارًا أمريكيًا للبرميل ولن يصل إلى مستوى 60 دولارًا أمريكيًا قبل عام 2020. وهذه الأسعار المتدنية، والتي ربما تصبح «الأسعار الطبيعية الجديدة»، سوف يكون لها آثارًا جسيمة على الدول المصدرة للنفط ذات أعلى معدل يحقق نقطة التعادل بين الإنتاج والأرباح وذات أكبر اعتماد على النفط كمصدر من مصادر الدخل. ومع ذلك، فالدول المنتجة للنفط التي تتمتع بوضع نسبي أفضل، مثل قطر، لن تكون قادرة على الحفاظ على ذات مستوى الإنفاق الحالي على الإعانات العامة والرفاهية الاجتماعية. ففي قطر، على سبيل المثال، تشكل عائدات النفط والغاز ما يقرب من 90% من إجمالي الصادرات و 50% من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الدولة.

في خطابه إلى مجلس الشورى في نوفمبر 2015، لخص سمو الأمير تميم بن حمد آل ثاني -

بالرغم من أن الضرر الواقع على دولة قطر من جراء انخفاض أسعار النفط أقل من غيره مقارنة من الدول المصدرة للنفط والغاز، إلا أن من الواضح أن اقتصادها قد تأثر ويتضح ذلك من تقليص عدد الموظفين وخفض الموازنة العامة للدولة وإعادة هيكلة الشركات ومناقشة خطط الضرائب الجديدة. ومع ذلك، وبينما تسابق الدولة الزمن لمواءمة النفقات الحالية مع سوق النفط المتغيرة بسرعة، تكشف بيانات الرأي العام في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية أن غالبية المواطنين القطريين لا يشعرون بالقلق من هبوط أسعار النفط وهو ما يثير تساؤلات حول مدى استعداد المواطنين لتحمل خفض الإنفاق الذي لا مفر منها في القطاع العام.

إدارة التوقعات العامة

بالرغم من أن منطقة الخليج معتادة على مواسم الازدهار والكساد في أسعار النفط، ولكن يرى العديد من الخبراء أن هذه المرة قد تكون مختلفة، إذ ستبقى أسعار النفط منخفضة لفترة

و يلاحظ من خلال مقارنة المواطنين القطريين بالوافدين مرتفعي الدخل، أن المواطنين في المتوسط أقل ادراكا بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط مقارنة بالوافدين. ومن النتائج اللافتة للنظر أن القطريين العاملين في القطاع العام هم الأقل ادراكا بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط، حيث أن 75% منهم غير مدركين لانخفاض أسعار النفط. ولم يكن مفاجئاً أن تشير النتائج إلى أن موظفي قطاع النفط – سواء القطريين أو الوافدين – هم الأكثر وعياً بالانخفاض في أسعار النفط مقارنة بغيرهم.

وعلاوة على ذلك، تشير البيانات أن القطريين العاملين في القطاع العام أقل ادراكا من نظرائهم في القطاع الخاص بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط. وعلى الرغم من تصريحات كبار المسؤولين القطريين التي تحذر من تراجع دور الدولة في توفير الرعاية للمواطن، ولكن يبدو أن غالبية المواطنين ما زالوا غير مدركين لهذه التغيرات أو يشككون بها أو ليسوا قلقين منها.

ضمان الاستقرار الوظيفي وأسعار النفط

حتمًا سيؤدي انخفاض أسعار النفط إلى فقدان الوظائف في الدول المنتجة للنفط. وانطلاقاً

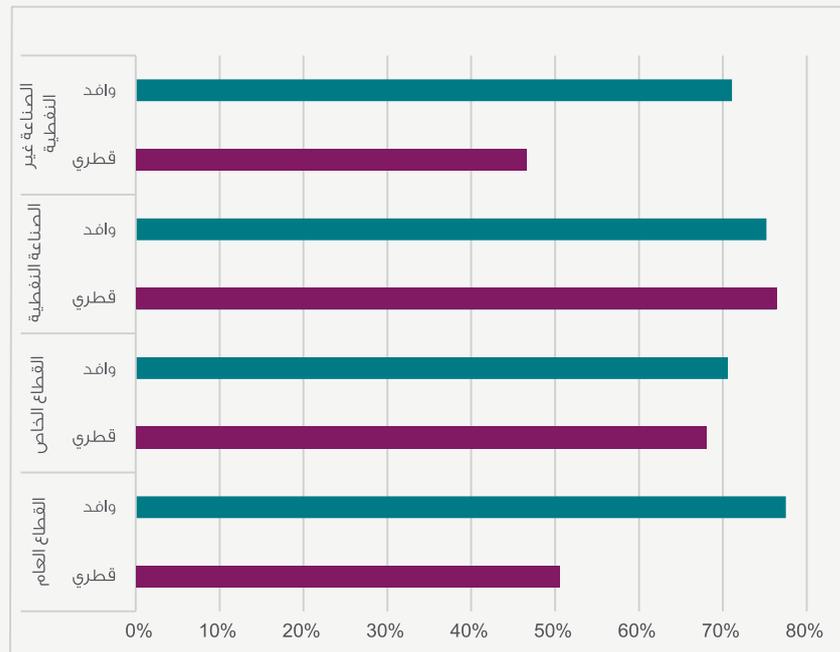
أمير دولة قطر – الوضع المالي للدولة، حيث أشار بأن الوضع الإقتصادي يدعو المواطنين والقطاع الخاص على الاعتماد على أنفسهم بقدر أكبر. وبالرغم من التركيز العالمي الكبير على انهيار أسعار النفط وآثاره، إلا أن الدراسة التي أجراها معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية خلصت إلى تدني الاهتمام المحلي بظروف سوق النفط. وجدير بالذكر ان نجاح خطط إعادة الهيكلة التي تنفذها الحكومة تتطلب الوعي العام لدى الجماهير بأهميتها. وفيما يلي نناقش نتائج المسوح والآثار السياسية المترتبة عليها. وأهم النتائج التي خلصنا إليها هو وجود تباين بين الواقع الاقتصادي وتطلعات المواطنين.

العلم بهبوط أسعار النفط

قام المسح الذي أجراه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في فبراير 2016 من خلال أحد أسئلة بتوجيه سؤال عن مدى مشاهدت المشاركين لسعر النفط العالمي زيادة أم انخفاضاً وهل استمر السعر عند مستوياته خلال العام الماضي. يعرض الشكل رقم 1 التباين في الوعي بانخفاض سعر النفط حسب الجنسية وقطاع العمل والصناعة.

الشكل 1

نسبة المستجيبين المدركين بهبوط (تراجع) أسعار النفط



49% من
القطريين
العاملين
في القطاع
الحكومي
غير مدركين
لهبوط أسعار
النفط

بمستويات عالية من الدخل وفرص التعليم والعمل وهو ما يفسر انخفاض مستوى القلق بين الغالبية العظمى من موظفي الحكومة القطرية حيث أن ظروف الاقتصاد الكلي لم تؤثر عليهم في الماضي بشكل جذري. وبالمثل، فعلى الرغم من أن أغلب الموظفين القطريين في القطاع النفطي على علم كبير بالانخفاض الذي شهدته أسعار النفط، ولكن مع ذلك لا يشعرون بالقلق من تأثير ذلك على استقرارهم الوظيفي، لا سيما بالمقارنة مع زملائهم الوافدين الذين يساورهم قلق كبير. واللافت أن هذه النتائج تشير إلى أن الفئات الأقل قلقاً على استقرارها الوظيفي هي بالتحديد الأكثر تأثراً بانخفاض أسعار النفط. جدير بالذكر أن التراجع المستمر في إيرادات النفط سيؤدي في النهاية إلى تقليص العمالة في القطاع العام وصناعة النفط.

التغير في درجة الرضا الشخصي والتطلع الاقتصادي بعد هبوط أسعار النفط

لدراسة آثار انخفاض أسعار النفط على تقييمات الرضا الشخصي وظروف العمل بشكل أكبر، قارنا بين نتائج استطلاع أجرى في مارس 2014، في الوقت الذي كانت أسعار النفط تتجاوز 100 دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد، وفبراير 2016، حيث

من ذلك، طرح المسح على المشاركين الذي أبدوا معرفتهم بانخفاض أسعار النفط ما إذا كانوا يعتقدون إن وظائفهم قد تتأثر سلباً بهذا الهبوط في الأسعار. يعرض الشكل 2 النتائج والتي تظهر نسبة المشاركين الذين يشعرون بالقلق بشأن الاستقرار الوظيفي بعد انهيار أسعار النفط، مرة أخرى حسب الجنسية وقطاع العمل والصناعة.

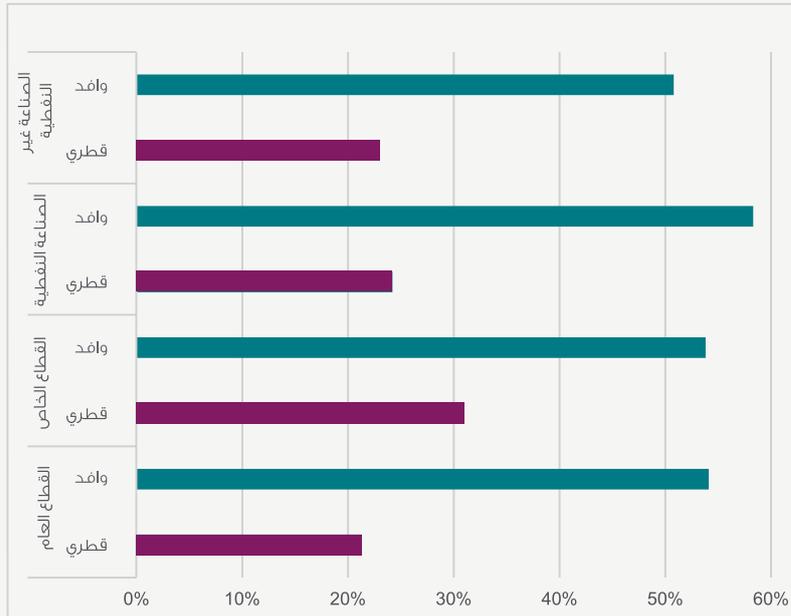
تظهر النتائج تبايناً كبيراً بين المشاركين القطريين وغير القطريين. فمن ناحية، يشعر غالبية الوافدين بالقلق بشأن استقرارهم الوظيفي في أعقاب تراجع أسعار النفط، خاصة العاملين في قطاع صناعة النفط (58%) والقطاع العام (54%). ومن ناحية أخرى، لا يشعر القطريون عمومًا، وخاصة العاملين في القطاع العام (21%) وصناعة النفط (24%) بالقلق بشأن الاستقرار الوظيفي ولا يتوقعون أن تتأثر وظائفهم بسبب الظروف الاقتصادية الأخيرة.

ومن الثابت تاريخياً أن موظفي الحكومة القطريين تاريخياً كانوا في منأى عن التغيرات الاقتصادية كجزء من العقد الاجتماعي الضمني بين الدولة ومواطنيها. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، ظلت معظم الأسر القطرية تتمتع

على النقيض من الوافدين، لا يشعر المواطن القطري بالقلق حيال الاستقرار الوظيفي بعد انهيار أسعار النفط

الشكل 2

نسبة المستجيبين الذين ذكروا بأن هبوط (تراجع) أسعار النفط أثرت بشكل سلبي على وظائفهم



	التغيرات النسبية، 2014 - 2016		
	قطري	وافد عالي الدخل	وافد منخفض الدخل
مناخ المشاريع	▼ 33.2%	▼ 51.1%	▼ 29.7%
جودة الحياة	▲ 13.2%	▲ 24.5%	▲ 8.9%
الرضا الوظيفي	▲ 1.4%	▲ 3.9%	▲ 4.9%

بمرور الوقت، قد تؤثر التصورات السلبية لمناخ العمل في قطر على القرارات الاستثمارية والاستهلاكية للأشخاص العاديين، بما في ذلك أصحاب الأعمال. فخفض الإنفاق والاستثمار أو خفضهما معاً قد يحد بدوره من النمو الاقتصادي الشامل، بما ينتج حلقة مفرغة من الانكماش. ولذلك فمن المهم دراسة وتتبع التصورات على المستوى الشخصي لأنها مجتمعة قد تؤدي إلى تغيير على المستوى الأكبر أو الأعم.

المراجع:

1. World Bank. (2016). Commodity Forecast Price Data. January 2016.
2. Hartmann, B. & Sam, S. (2016). "What Low Oil Prices Really Mean." *Harvard Business Review*.
3. CIA. (2016). Qatar. *The World Factbook*.
4. EIA. (2015). "Qatar international energy data and analysis." US Energy Information Agency.
5. Khatri, S. & Kovessy, P. (2015). "Qatar Emir: Government Can No Longer 'Provide for Everything.'" *Doha News*. November 3.

انخفضت أسعار النفط إلى أقل من 30 دولاراً أمريكياً للبرميل وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي إلى أدنى مستوياتها منذ 20 عاماً.

كما هو مبين في الجدول، ارتفعت نتائج تقييم الرضا الشخصي بين كل الفئات بين عامي 2014 و 2016. حيث تشير النتائج إلى ارتفاع تقييمات جودة المعيشة والرضا الوظيفي في عام 2016 بين المواطنين القطريين وغيرهم من الفئات السكانية، وذلك بالرغم من هبوط أسعار النفط. ومع ذلك، شهدت التقييمات الكلية لظروف العمل انخفاضاً كبيراً خلال الفترة الزمنية نفسها، مما يشير إلى إدراك كافة أفراد الفئات السكانية للآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على هبوط أسعار النفط. ومن بين هذه الفئات، كان الوافدون ذوو الدخل المرتفع الفئة التي سجلت الانخفاض الأكبر في تقييمات ظروف العمل في دولة قطر.

ملخص السياسة

تشير نتائج المسح إلى أن الغالبية العظمى من المواطنين القطريين، لا سيما العاملين في القطاع العام، أقل معرفة بهبوط أسعار النفط، كما أن أولئك الذين على علم بذلك يؤمنون بأنهم في منأى عن الصعوبات الاقتصادية. إذا كانت الدولة ترغب في ترشيد تطلعات مواطنيها بخصوص دورها في توفير الرفاه الاقتصادي فلا بد من إرسال رسائل عامة متسقة لرفع الوعي بالتغيرات المتوقعة. أمام المستوى الراهن المنخفض لمعرفة الجمهور بانتهاء أسعار النفط أو قلقهم منه، فإن أي إجراء لتغيير جوهر في اقتصاد دولة قطر القائم على الرفاهية يؤدي إلى صدمة غالبية المواطنين. حتى الآن، تشير الدلائل إلى أن إجراءات التقشف المالي طالت بشكل رئيسي الوافدين من ذوي الدخل المرتفع العاملين في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. ويبقى السؤال: إلى أي مدى تستطيع الدولة الاستمرار في الاستغناء عن هؤلاء الموظفين بشكل عام. مما يؤدي إلى تزايد الضغط على المواطنين القطريين للتهوض بالمسؤوليات التي شاركهم فيها الوافدون في السابق. لابد من تحقيق التوازن بين ضمان الرضاء الاجتماعي للقطريين وحماية الاستدامة طويلة الأجل لاقتصاد البلاد.

قد تؤثر
التصورات
المتدنية
لمناخ العمل
في قطر
على السلوك
الاستثماري
والاستهلاكي